

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

مايو 2017

ملخص تنفيذي

يتضمن تقرير شهر مايو ثلاثة محاور. اهتم المحور الأول بالتطورات الاقتصادية المحلية. وشملت هذه التطورات، بدورها، تطورات أسعار صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. وقد شهد سعر الدولار استقراراً في بداية الشهر بفعل انتظار نتائج بعض التقارير الخاصة بأداء الاقتصاد الأمريكي، إلا أن السعر انخفض رغم انخفاض معدلات البطالة، ثم تحسّن سعر الصرف بفعل آثار انخفاض سعر النفط وتحسّن سوق العمل. وعاود سعر الصرف الانخفاض بسبب الأداء السلبي للاقتصاد الأمريكي، وليصل سعر صرف الدولار مقابل الدينار نهاية الشهر إلى (303.5) فلس.

أما سعر صرف اليورو مقابل الدينار فقد شهد ارتفاعاً أول الشهر بسبب تحسّن معدل النمو لمنطقة اليورو، تبع ذلك استقراراً بسعر الصرف بسبب ظهور نتائج الانتخابات الفرنسية. وشهد سعر الصرف، لاحقاً ارتفاعاً يعود لترقّب المراقبين لتطورات في السياسة النقدية الأوروبية، والتوقعات باستمرار النمو. في حين شهد سعر صرف اليورو ارتفاعاً نهاية الشهر ليصل إلى (339.1) فلس بسبب تزايد القلق بشأن الأوضاع في اسبانيا، وإيطاليا.

وشهد سعر صرف الإسترليني مقابل الدينار، تراجعاً، خلال شهر مايو، ليصل إلى (388.5) فلس. مع تقلبات خلال الشهر بدءاً من التراجع بسبب انخفاض أسعار الوحدات السكنية في بريطانيا، وتراجع مبيعات السيارات في نفس البلد. ثم تبع ذلك تحسّن بسبب تراجع سعر صرف الدولار، وتوقعات ارتفاع معدل البطالة في بريطانيا. ثم شهد سعر الصرف تراجعاً بفعل ارتفاع مستوى الدين العام البريطاني.

وشملت التطورات الاقتصادية المحلية تطورات سوق الكويت للأوراق المالية حيث سجّل المؤشر السعري، وكذلك الوزني اتجاهات نحو الانخفاض، مع ارتفاع لمؤشر كويت (15)، خلال شهر مايو. وتقلّب أداء السوق خلال الأسابيع المختلفة لعدة أسباب منها: عدم إعلان بعض الشركات عن بياناتها المالية، واستمرار عمليات البيع العشوائية والمضاربات السريعة المعتمدة على الأسهم الصغيرة

والمتوسطة، والضغوط البيعية لبعض الأسهم القيادية، وتأثر السوق بتطورات الأسواق الخليجية المتأثرة بدورها بتطورات أسعار النفط، وتأخر العديد من الشركات المدرجة في الإفصاح عن بياناتها المالية الفصلية. بالإضافة إلى إقبال الأفراد والمحافظ المالية على شراء أسهم شركات "المدينة"، و"الاستثمارات الوطنية"، و"اجيليتي"، وشركات أخرى.

وضمن التطورات الاقتصادية المحلية تلك المرتبطة بالتطورات النقدية والمصرفية. حيث شهدت أرباح البنوك الكويتية، خلال الربع الأول من عام 2017، نمواً ملحوظاً، بالمقارنة مع الفترة المناظرة عام 2016 (196 مليون مقابل 183 مليون دينار). وتصدر البنك الوطني هذه الأرباح (85.3 مليون) (17.8 مليون دينار)، ثم بنك بوبيان (10.6 مليون دينار)، ثم بنك الكويت الدولي (7.6 مليون دينار)، ثم بنك وربة (1.3 مليون دينار)، وأخيراً البنك التجاري (795 ألف دينار).

وأصدر بنك الكويت المركزي البيانات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2016، والبيانات المعدلة لعام 2015. وأظهرت بيانات الحساب الجاري لعام 2016 عجز بنحو (1.5) مليار دينار مقابل فائض بنحو (1.2) مليار دينار عام 2015. في حين شهد الحساب المالي عام 2016 تراجع صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين بنحو (1.1) مليار دينار، مقابل ارتفاع بنحو (2.4) مليار دينار عام 2015. وبناءً على هذه التطورات في الموازين الفرعية، سجل ميزان المدفوعات عام 2016 فائض عام 2016، بقيمة (960) مليون دينار، مقابل عجز بقيمة (886) مليون دينار عام 2015.

وضمن التطورات النقدية، نظم بنك الكويت المركزي ورشة عمل للعاملين بالقطاع المصرفي الإسلامي، بالتعاون مع جهات أخرى، بهدف تنمية القدرات للعاملين بالصناعة المصرفية الإسلامية. وكشف البنك، أيضاً، أنه سي طرح سندات دين عام بقيمة (100) مليون دينار لأجل عامين وبعائد ثابت (2.125%)، وأصدر البنك سندات بقيمة (100) مليون دينار وبأجل ثلاث سنوات وبعائد (2.5%).

وشهد عرض النقود ارتفاعاً بنسبة (2.7%) خلال شهر مارس 2017 بالمقارنة مع الشهر السابق. مع ارتفاع لودائع القطاع الخاص، والتسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين. بالإضافة إلى انخفاض

مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على بنك الكويت المركزي (سندات الخزينة العامة)، وارتفاع موجودات البنك. كما شهدت أسعار الفائدة ارتفاعاً لكل الآجال.

وبقدر تعلق الأمر بتطور معدل التضخم بدولة الكويت، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهر إبريل ليصل إلى (144.3) مقارنة بـ (144.4) خلال شهر مارس 2017. وذلك يعود لانخفاض الأرقام الخاصة بمجموعات: الأغذية، والملبوسات والأحذية، وارتفاع مجموعات: المفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة، والصحة، والخدمات المتنوعة. واستقرار مجموعات: السجائر والتبغ، والنقل، والترفيه، والثقافة والتعليم، والمطاعم والفنادق، والاتصالات.

وتطرقت التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً، إلى التطورات النفطية، حيث فقد سعر خام القياس العالمي مزيج برنت خلال شهر مايو نحو (2.5%) من قيمة السوق الفورية. علماً بأن أعضاء أوبك وآخرون غير أعضاء في أوبك، كانوا قد اتفقوا في نوفمبر 2016 على خفض الإنتاج، إلا أن النتائج لم تكن مشجعة في التأثير على خفض المخزون النفطي. بالإضافة إلى أن إنتاج النفط الصخري قد سجل ارتفاعات أثرت سلباً على جهود خفض الإنتاج.

وأوضح تقرير أوبك الشهري بأن المنتجين من خارج أوبك سيرفعون المعروض النفطي بواقع (950) ألف برميل/ يوم هذا العام، الأمر الذي قلص توقعات أوبك الخاصة بالطلب على نفطها الخام بواقع (300) ألف برميل/ يوم. ومن جانبها أشارت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها لشهر مايو 2017، إلى أن سوق النفط العالمي يستعيد توازنه. وأبقت الوكالة على توقعاتها الخاصة بنمو الطلب العالمي لعام 2017 (1.3 مليون برميل/ يوم) بسبب تباطؤ طلب أسواق مستهلكة مثل الولايات المتحدة وألمانيا وتركيا.

وتضمن التقرير، في محوره الثاني، التطورات الاقتصادية الإقليمية، عرضاً ملخصاً لتقرير وكالة التصنيف الائتماني "موديز" الصادر في مايو 2017 والمتضمن تقييماً للتصنيف الائتماني لدول مجلس التعاون. والذي شمل حكومة أبوظبي، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الفيدرالي، وحكومة دولة الكويت، وحكومة دولة قطر. وقد أشار إلى التصنيف الحالي لهذه الحكومات وتحسن التصنيف في حالة أبوظبي، وحالة دولة الإمارات العربية المتحدة، وحالة دولة الكويت، من

"سلبى" إلى "مستقر". أما حالة دولة قطر فتم تخفيض تصنيف المديونية من "Aa2" إلى "Aa3"، والآفاق الاقتصادية من "سلبى" إلى "مستقر". كما تطرق التقرير إلى تفاصيل إجراءات الإصلاح في هذه الحكومات والدول من حيث الإنفاق الجاري والاستثماري، والإيرادات غير النفطية، والإصلاحات الهيكلية. وتم تصنيف التطورات في هذه الإجراءات حسب: منقذ، وبانتظار التنفيذ، وتحت النظر، ومنقذ جزئياً.

وتضمنت الأسئلة التي حاول التقرير الإجابة عليها خمسة أسئلة وهي: ما هي مساهمة التطور في مجال الإصلاح في تحسين التصنيف الائتماني، وهل هناك احتمال في تحسّن الوضع المالي نتيجة للإصلاحات، وهل لازالت الأوضاع المالية الخارجية تحت الضغط، وأخيراً هل تغيرت آفاق النمو في المنطقة.

وتناولت التطورات الاقتصادية الإقليمية، أيضاً، تقرير الاستثمار الدولي لعام 2017 والصادر من الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لأوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وتمت الإشارة هنا إلى تقدير إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل لعام 2017 والتي وصلت إلى أعلاها في دولة الإمارات العربية المتحدة (8.9) مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية (7.4) مليار دولار، مع أقل تدفق في حالة سلطنة عُمان، حوالي (142) مليون دولار. في حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج أعلى قيمة ولنفس العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، حوالي (15.7) مليار دولار. ثم المملكة العربية السعودية، حوالي (8.3) مليار دولار، في حين شهدت سلطنة عُمان أقل تدفق خارجي، حوالي (862) مليون دولار. أما في حالة دولة الكويت فقد تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي للخارج بسبب تخارج الكويت في عدد من استثماراتها.

أما المحور الثالث، فقد تناول عرضاً لأهم التطورات الاقتصادية العالمية. وتمت الإشارة هنا إلى تطور الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب "التقديرات الثانية" للربع الأول لعام 2017. حيث ارتفع معدل نمو هذا الناتج بـ (1.2%) مقارنة بـ "التقديرات المتقدمة" السابقة والتي كانت في حدود (0.7). بالإضافة إلى الإشارة لمعدل التضخم، حيث انخفض الرقم القياسي لسعر المستهلك المعدل موسمياً، وللمناطق الحضرية، بـ (0.1%) خلال شهر مايو 2017 والذي يعزى أساساً لانخفاض أسعار الطاقة. أما فيما يخص معدل البطالة الأمريكي

فقد أظهرت الإحصاءات أن معدل البطالة قد تغيّر بشكل طفيف في شهر إبريل 2017 ليصل إلى (4.3%) وتحققت أغلب مكاسب التشغيل في قطاع الصحة، والتعدين.

وبقدر تعلق الأمر بالتطورات الاقتصادية الأوروبية، فلم يُنشر أي تطور حديث حول الناتج المحلي الإجمالي غير المشار له في تقريرنا السابق، إبريل 2017. أما بخصوص معدل التضخم فقد وصل، خلال شهر مايو 2017، في المنطقة الأوروبية إلى حوالي (1.4%)، ويتوقع أن تساهم مجموعة الطاقة بأكبر معدل تضخم سنوي بنفس الشهر (4.7%). وأخيراً شهدت أعداد العاملين ارتفاعاً في منطقة اليورو والمجموعة الأوروبية على حدٍ سواء بحوالي (0.4%) خلال الربع الأول من عام 2017.